الأمم المتحدة

A/59/436

الجمعية العامة

Distr.: General
15 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٥ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

تقرير الأمين العام*

موجز

طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٩ من قرارها ١٧١/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى الأمين العام أن يسترعي انتباه جميع الدول الأعضاء إلى هذا القرار، وأن يواصل جمع آرائها ومعلومات عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية على سكانها، وأن يقدم تقريرا تحليليا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، مع تسليط الضوء على التدابير العملية والوقائية في هذا الصدد.

ووفقا لذلك القرار، أرسلت مذكرة شفوية إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ووردت معلومات من أذربيجان وكوستاريكا وكوبا والمكسيك والجمهورية العربية السورية. وستقدم إضافة لهذا التقرير أي معلومات تتاح إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في موعد لاحق.

وبالإضافة إلى ذلك، سيكون معروضا على الجمعية العامة تقرير الأمين العام المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين بشأن الموضوع ذاته (E/CN.4/2004/37).

* تأخر تقديم هذا التقرير لتعذر الحصول على معلومات هامة في الوقت المناسب.

221004 221004 04-55949 (A)
0455949

المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

١ - أشارت حكومة **أذربيجان** إلى أن القوات المسلحة الأرمينية احتلت في عام ١٩٨٨ منطقة ناغورني كاراباخ المتمتعة بالحكم الذاتي في أذربيجان. ونتيجة لهذه الأحداث يوجد حاليا ما يزيد على مليون لاجئ ومشرد في أذربيجان. وكان لهذه المنطقة بمواردها الطبيعية ومناخها دور رئيسي في اقتصاد أذربيجان. فقد ضمت المنطقة ما يزيد على ١٨٠ مؤسسة. وقبل الاحتلال مباشرة، كان يوجد نحو ٥٠ فرعا لمؤسسات صناعية في باكو ومدن أخرى، مما مكّن من إتاحة فرص عمل لنحو ٠٠٠ ٥ شخص. وفي الوقت نفسه، كانت توجد أيضا في المنطقة خطوط ومرافق متنوعة للاتصالات. وخسرت أذربيجان نتيجة لهذا الاحتلال ٢٢,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢ - وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن أغلبية هؤلاء الأفراد مزارعون، فإنهم قد خسروا فرصة الحصول على الأراضي والمعدات التي وزعت نتيجة للإصلاحات الاقتصادية في أذربيجان. وفي عام ١٩٩٠، أنشئت اللجنة الحكومية للاجئين والمشردين من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للاجئين والمشردين. وتحوّل الدولة في كل عام ما متوسطه ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى اللجنة لضمان حد أدنى من مستوى المعيشة للاجئين والمشردين الأمر الذي يفرض عبئا ماليا إضافيا على أذربيجان.

٣ - والنقل الجوي هو الصلة الوحيدة بين جمهورية ناخيشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي وباكو والمناطق الأخرى في أذربيجان. ونتيجة لذلك ومع أخذ الوضع المالي للخطوط الجوية الأذربيجانية المملوكة للدولة في الاعتبار، فإنه يجري تحويل ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كل عام من ميزانية الدولة إلى ميزانية الخطوط الجوية الأذربيجانية لتعويضها عن الخسائر الناجمة عن الاحتلال. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات النقل القائمة منذ أجل طويل من أوروبا كانت تتم على طول الطرق التقليدية عبر السكك الحديدية الروسية والأذربيجانية. ولكن الخطوط الحديدية دمرت نتيجة للصراع، وتعطلت العمليات مما أدى إلى حرمان أذربيجان من مصدر هام للدخل.

٤ - وتحترم حكومة **كوستاريكا**، كعضو في منظمة التجارة العالمية، وتنفذ المبادئ التي تنظم عمل المنظمة ومن بينها تلك المتصلة باللجوء إلى فرض تدابير اقتصادية قسرية من جانب واحد تترتب عليها آثار تمتد إلى خارج الإقليم. وتؤيد، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة وتحترم القانون الدولي، حرية التجارة الدولية وسترفض أي قيود من هذا القبيل ما لم تكن مفروضة من جانب الأمم المتحدة.

٥ - وتعلق حكومة **كوبا** أهمية خاصة على نظر الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان في هذا البند نظرا لوقوع ملايين الأفراد في كثير من البلدان النامية ومن بينها كوبا ضحايا للتدابير القسرية التي فرضتها عليها من جانب واحد بعض البلدان المتقدمة النمو، الولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية.

٦ - ويشكل تطبيق تدابير قسرية من جانب واحد كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي هجوما على استقلال الشعوب وسيادتها وحقها في تقرير المصير. وتظهر التجربة أن الضحايا الأساسيين لذلك هم أضعف فئات السكان ومن بينهم الأطفال والنساء وكبار السن والمعوقون.

٧ - لقد كان تطبيق تدابير قسرية من جانب واحد هو الأداة الرئيسية للسياسة المعادية العدوانية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا في سعيها لتدمير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أقامته الإرادة المستقلة للشعب الكوبي بعد انتصار الثورة. وقد اعتمدت الولايات المتحدة وطبقت، في إطار سياستها العدوانية، قوانين وتدابير قسرية متنوعة متخذة من جانب واحد، أهمها قانون تورسيلي لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز- بورتون لعام ١٩٩٦.

٨ - وتشير الدراسات الأولية إلى أن التأثير المالي المباشر على كوبا يجاوز ٧٩ بليون دولار - أي تقريبا ٣ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لكوبا أو نحو ١٨ ضعفا لقيمة وارداتها السنوية وحوالي ٨ أضعاف دَينها الخارجي.

٩ - ولجأت عشر من الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة إلى جميع أنواع الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد شعب وحكومة كوبا: تشجيع الارتداد والهجرة غير القانونية والتجسس والحرب الاقتصادية وإثارة الفتن والإرهاب والتخريب الاقتصادي والحرب البيولوجية وتدعيم العصابات المسلحة ورسم مئات الخطط لاغتيال قادة الحكومة الكوبية وفرض حصار عسكري وتهديدها بالإبادة النووية وتنظيم هجمات بواسطة جيش من المرتزقة.

١٠ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، أُقر تقرير رئيس ''لجنة تقديم المساعدة إلى كوبا الحرة''. ويتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات والمقترحات المتعلقة بالتدابير القسرية الجديدة المتخذة من جانب واحد والتدخل من أجل التعجيل بالإطاحة بالثورة الكوبية وإحلال ما يحلو لهم أن يسموه ''تغيير النظام'' في كوبا. وتشمل التدابير المعادية لكوبا التي يطبقها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لإدارة الخزانة في الولايات المتحدة إجراءات وأحكام تنتهك حقوق المواطنين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة وفي كوبا.

١١ - وفي تصعيد آخر ضد العائلات الكوبية، أعلنت إدارة التجارة أشكالا جديدة من الحظر على إرسال الضروريات الأساسية والأغراض الشخصية فضلا عن الأدوية واللوازم البيطرية ومعدات الصيد ومعدات صنع الصابون. وتظهر الدراسات الأولية التي أجرتها وزارة السياحة الكوبية عن الآثار المرتقبة للقيود أنه اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وهو تاريخ دخول التدابير حيز النفاذ، سيعاني الاقتصاد الكوبي من نقص سنوي في الإيرادات المتحققة من السياحة يتراوح بين ٩٣ مليون دولار و ١٠٤ ملايين دولار دون أخذ في الحسبان الضرر، الذي لم يتم تحديده كمياً بعد، الناجم عن الإجراءات التي تدعمها سلطات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة من أجل الإثناء عن السياحة في كوبا.

١٢ - واقترح أيضا تقرير لجنة تقديم المساعدة إلى كوبا الحرة تخصيص ما يزيد على ٥٩ مليون دولار أخرى من دولارات الولايات المتحدة لتوسيع نطاق الحملات الدولية ضد كوبا وتمويل الفتن الداخلية وتمويل المرتزقة المدرجة أسماؤهم في قوائم قسم مصالح الولايات المتحدة في هافانا، الذين يُشار إليهم تهكماً في الوثيقة باعتبارهم ''المعارضة السياسية''.

١٣ - وثمة تدبير استفزازي آخر يتمثل في تخصيص مبلغ ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل البث بواسطة تليفزيون وراديو مارتي من طائرة حربية من طراز سي - ١٣٠ مكرسة خصيصا لهذا الغرض في انتهاك للقواعد واللوائح التي حددها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٤ - وأشارت حكومة **المكسيك** إلى أنه يتعين على الدول أن تتجنب وتمتنع عن اتخاذ تدابير من جانب واحد تتنافى مع القانون الدولي ويكون من شأنها إعاقة التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان كافة. وينبغي بالمثل حماية حق جميع الأشخاص في تقرير مصيرهم لتحديد وضعهم السياسي وإدارة تنميتهم.

١٥ - وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تستخدم المواد التي تشكل ضروريات أساسية من قبيل الأغذية والأدوية كوسائل للقهر السياسي وألا يحرم شعب في أي وقت من الأوقات من سبل كسب عيشه وتنميته. وترفض المكسيك الجزاءات السياسية أو الاقتصادية التي لم تتقرر بواسطة مجلس الأمن أو توصي بها الجمعية العامة.

١٦ - وترى حكومة المكسيك أن تطبيق تدابير قسرية من جانب واحد يتنافى مع القانون الدولي، وهو موقف أعلنته أيضا اللجنة القضائية للبلدان الأمريكية في فتواها المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، شهد البلد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بدء سريان قانون حماية التجارة والاستثمار من المعايير الأجنبية التي تتنافى مع القانون الدولي،

الذي يتمثل الغرض منه في التصدي للآثار التي تمتد إلى خارج الإقليم لأي معيار أجنبي ينتهك القانون الدولي على نحو يضر بأي دولة.

١٧ - وأكدت حكومة **الجمهورية العربية السورية** من جديد أن دستورها يحمي جميع حقوق مواطنيها ومن بينها حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما أن المواطنين يتمتعون بنفس الحقوق والالتزامات أمام القانون. ويمارسون حقوقهم ويتمتعون بحريتهم وفقا للقانون.